المعنى اللغوي وعناصر تحديده في ضوء الدرس اللغوي الحديث.

د. فارس عيسى
جامعة عمّان (الأهلية)

ملخص البحث

يناقش هذا البحث قضية اللفظ والمعنى، والعلاقة القائمة بينهما، وهي قضية قديمة قصرها علماء اللغة القدامى على جدليّة تلازمية محدودة بين هذين الطرفين.

وقد مثّل هذا البحث استطلاعا أفقيا وصفيا أكّد ائتلاف عناصر كثيرة تتضام للإبانة عن المعنى، هي عناصر النظام اللغوي التي تنبثق من داخل اللغة ومن خارجها، وبمعنى آخر، فإن عناصر المقال التي تتصل بالرتبة والزيادة والحذف والإعراب والمعجم، تتآزر مع عناصر المقام التي تتصل بالسياق والنبر والتنغيم.

واسترفد البحث في جانب منه الأعراف والأصول التي قام عليها علم اللغة العربية، وفي الجانب الآخر استرفد معطيات الدرس اللغوي الحديث ليقيم البحث في مجمله إضاءة تسهم في بناء الثقافة اللسانية العامة العربية.

ABSTRACT

This research discusses the relation between utterance and meaning, the problem which ancient Arab grammarians restricted in a controversial argument.

The research represents a descriptive horizontal perspective view which emphasises that many linguistic ingredients (inside or outside lang.) unite to reveal intended meaning. It means that the elements of utterance as well as word-order, addition, deletion, parsing, and lexicon are in harmony with situation elements, as well as context of situation, stress and intonation.

In this research, the main aspects of classical Arabic language embrace modern linguistic achievements, to shed light on the way of enriching and developing general Arabic linguistic culture.

وَهَمَ كثير من الدارسين في أنّ إدراك المعنى يمكن التقاطه بسهولة ويسر؛ انطلاقا من خبرات ثقافية خاصة يتحصّل عليها المهتمون من خلال الاستخدام اللغوي المتصل، وتماسّهم مع المعاني المعجمية التي عدت عند أكثرهم دستور المعنى ومرجعه الأصل.

لذا، فان المخزون الذهني الذي توفّر عليه هؤلاء قمين بمدّهم بالجم من المعاني الدلالية التي يريدون، وحسبه – في رأيهم – مصدرا كافيا لتحقيق الأهداف التي تتطلبها اللغة، وفي أغلب الظروف والملابسات التي تكتنف المواقف اللغوية المختلفة.

ومن ناحية أخرى فقد أحسّ بعض الباحثين بأهمية العوامل الأخرى في الكشف عن المعاني، فتحمسوا عن قصد أو دون قصد، لأحد هذه العوامل أو بعضها، وتعمقوها بعناية ظاهرة على أنها كفيلة بتلبية الحاجة، فانحاز بعضهم الى النحو وبعضهم الى النظم، وبعضهم الآخر الى السياق أو التنغيم والنبر...

ولعلّ هذا البحث يسهم في إبراز الجوانب الأساسية التي تتضافر في جَلْوِ المعاني، وتشكل في مجموعها – بدرجات متفاوتة – أداة ضرورية لتحديد المخرجات اللغوية النهائية واضحة متكاملة.

ولقد تنبّه علماء اللغة العرب الى قضية اللفظ والمعنى[1]، وأولوها أهمية كبيرة، حتى لقد دارت معارك نقدية حادة بين أنصار اللفظ وأنصار المعنى، ولم يخل الأمر من فئة معتدلة أولت

(١) وردت إشارات كثيرة تتجه إلى ربط المبنى بالمعنى في كتب النحاة الأوائل، من ذلك ما يمكن أن تلمحه في الكتاب لسيبويه، وشرح الأشموني، ومغني اللبيب، والخصائص.. وانظر: علم الدلالة عند العرب للدكتور عادل فاخوري، ٧، ونظرية المعنى في النقد الأدبي للدكتور مصطفى ناصف ٧٠ وما بعدها، نظرية النحو العربي للدكتور نهاد الموسى ٧٢–٧٥ .

الأهمية لهما كليهما.

إن النظام اللغوي بكل معطياته يفرض علينا تعرّف الخصائص البنيوية المكونة لهذه اللغة، حتى يمكن تعرّف أسرارها ودقائقها.

ولقد أدرك اللغويون أهمية هذه الخصائص، فدرسوا اللغة دراسة وصفية أفضت بهم الى القيام بدراسات أخرى متتابعة لجوانب مختلفة من اللغة، فتفرعت، من ثم، مواطن الاهتمام عند كثير من فئات الدارسين.

وفي هذا الإطار جاءت دراسات علم الدلالة تبرز ما للّفظة من أثر في بيان المعاني المخزونة في الذهن، وتعددت النظريات التي تنصر هذا الرأي أو ذاك، أما عند الفلاسفة المسلمين فقد انحصر بحثهم في الدلالة اللفظية؛ فالدلالة عندهم تتناول اللفظة والأثر النفسي، أي ما يسمى أيضا بالصورة الذهنية والأمر الخارجي[1].

وما ألجأ اللغويين العرب الى هذا التفاوت في الانتصار للفظ على المعنى أو للمعنى على اللفظ إلا رغبتهم في إبراز سمات الألفاظ الخاصة أو المعاني الخاصة إغناء للدرس اللغوي وتعميقا له. ومن جهة أخرى فإن أحدا منهم لم ينكر ما يؤدي ائتلاف عناصر المنظومة اللغوية من حلاوة النغم وإثارة الأحاسيس وشدة الإدراك وتأتّي المعاني في أحضان أجسادها، فليست البنية إلا مرقاة الى المعنى.

فقد كانت قضايا الدلالة مجال عمل دارسي اللغة قديما وحديثا، ومشغلة علمائها، منذ اتصالهم بعلم اللغة، فتعرض بعضهم الى التشكيل اللغوي على أنه بنى لفظية تشكّل قوالب لغوية تؤدي معاني معروفة محدودة، وهي النظرية التي اتجهت الى الجانب المنطوق من اللغة (نظرية السلوك اللغوي للعالم سكينر ١٩٥٧)، وقد طور العالم اللغوي (تشومسكي) هذا الفهم لطبيعة اللغة بإدخال القدرة الفطرية للإنسان على الفهم إلى فناء الدرس اللغوي، وفرّق بين الكفاءة اللغوية (Competence) وهي القدرة التي تجمع بين الأصوات اللغوية ومعانيها متسقة مع القواعد اللغوية التي ارتضاها أصحاب هذه اللغة، والأداء (performance)، الذي يمثل الاستخدام اليومي للغة ضمن سياق محدد، وفي هذا الوضع يستشير المتكلم كفايته اللغوية لتقرّ الأداء وتوجّهه، فنشأ ما يسمى بالبنية السطحية (المنطوقة)، والبنية العميقة (القواعد اللغوية الأصول)، وتطورت الى ما عرف في علم اللغة بالقواعد التوليدية، وهي الأصوات والتراكيب التي تحمل معنى مجرداً في الذهن، والقواعد التحويلية التي تعبّر عن المعاني التي يقصدها المتكلم ويفهمها السامع باستخدام تحويلات لغوية معروفة.

---

(١) علم الدلالة عند العرب للدكتور عادل فاخوري، ٧ .

وقد فتحت هذه المفاهيم عيون الباحثين الى قضايا الشكل والمضمون، أو المبنى والمعنى، وأدركوا العلاقات الوظيفية التي تربطها، وكأنهم بذلك يشنّفون آذانهم بأقوال نحاتنا الاوائل، الذين اشتهرت في أيامهم مقولتان، دارت دراسات اللغويين عليها فيما بعد، وهما: (لكل مقام مقال)، و (مراعاة مقتضى الحال).

وأدرك جلّ أهل اللغة أن الكلام الذي يصدر ليؤدي وظيفته ويبيّن المعاني المقصودة لا بد أن تحكمه مجموعة من القرائن والعلاقات: بعضها داخلي يتعلق باللغة نفسها وهو ما نسميه هنا (النظم)، وبعضها خارجي يتعلق بالموقف الذي تدور فيه الألفاظ، وهو ما نسميه (السياق). وكلاهما مرتبط بالدلالة ومعبّر عنها..

كل ذلك دعا اللغويين الى تشقيق المعنى الدلالي الى معنى مقالي يتناول المعنيين: الوظيفي (الاصوات، الصرف، والنحو) والمعجمي وهو المعنى الذي يشكّل جوهر المادة اللغوية المشترك[1]، والمعنى المقامي الذي يتعلق بقرائن الحال، ويسمى السياق الاجتماعي أو مقتضى الحال، وقد لخص الجاحظ هذا المعنى بقوله: «لكل مقام مقال ولكل صناعة شكل»[2]. ولإلقاء مزيد من الضوء على هذا الموضوع لا بد من أن نعرض – على نحو مفصل – لمعطيات كل من المقال والمقام في النظر اللغوي العربي والمعاصر:

أولا: المقال أو النظم

الأشكال اللغوية المنطوقة أو المكتوبة تتألف من أصوات لها وظائف دلالية في كلماتها المفردة. وهذه الكلمات تمثل دوالّ لمدلولات محددة في الذهن، معروفة لدى أهل اللغة، فإن للشيء وجودا في الأعيان ثم في الأذهان ثم في الألفاظ ثم في الكتابة، فالكتابة دالة على اللفظ، واللفظ دال على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس هو مثال الوجود في الأعيان[3]. ولكن الكلمة المفردة لا تشكل قيمة تواصلية ذات بال، وهي تكتسب حياتها من إدخالها في التأليف، ولا يبين معناها إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية قال ابن جني: «إن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول[4]». كما أن معنى كل وحدة لغوية لا يمكن وصفه أو تحديده إلا بملاحظة الوحدات التي تتآلف معها، وتوافق وقوعها

(١) علم الدلالة العربي للدكتور فايز الداية، ٢٢ . وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ٣٤٠ .
(٢) الحيوان للجاحظ ٦٨/٣ .
(٣) معيار العلم، الغزالي، ص ٣٥، ٣٦ .
(٤) الخصائص لابن جني ٢/ ٣٣١ .

في الأوضاع التي ترتضيها اللغة وتقرّ تقليباتها، لأن كل جماعة لغوية تعرف أنساق لغتها والأوضاع التحويلية التي تنتقل اليها التراكيب المولودة، أو بمعنى آخر التراكيب التي عرفتها العربية، ومن هنا نرى أن العرب الأوائل لاحظوا اختلاف الدوالّ على مدلولاتها في اللغات المتعددة، فدحضوا مقولة عبّاد بن سلمان الصيمرى المعتزلي من أن علاقة ذاتية موجبة تربط اللفظ بمدلوله. والا لما تطورت الدلالات على مرّ الزمن، وأصبح تعرّف المعنى ومعنى المعنى أمراً لا مناص منه لمواكبة هذا التطوّر.

وقد اقتسم البحث في دلالات الألفاظ كثير من الباحثين واللغويين والفلاسفة والمتكلمين، وطوّف في آفاق المعاني عدد كبير من الأقدمين واستجلوا دقائقها، فكانت لهم أنظار متباينة خلصت الى أن هذه المعاني ليست مجرد بضاعة مبذولة هيّنة. حتى جاء عبدالقاهر الجرجاني بنظريته المشهورة التي مايز فيها بين دوْر الكلمة المفردة في اللغة ودوْرها منتظمة في عقود العبارات والجمل، على الرغم من إيمانه بأن الألفاظ خدم المعاني[1] وأوعيتها. وهو يرى «أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، فنظم الحروف هو تواليها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها فوائد.. وإنا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها، لأدى ذلك الى ما لا يشك عاقل في استحالته[2]».

ويرى الجرجاني أن اللغة نظام لا يقوم إلا على ترابط الألفاظ، كعناصر في هذا النظام، وفقا لدلالاتها، لتتمكن هذه اللغة من أن تقوم بوظيفتها في التفاهم، ويعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده.

وإذاً، فالنظم في رأي الجرجاني يتمثل في تناسق الدلالات وتلاقي المعاني على الوجه الذي يقتضيه العقل، وتعلق بعض الكلم ببعض، وبناء بعضه على بعض، لان الاعتبار عنده بمعرفة مدلول العبارات، لا العبارات نفسها.

وقد حدّد الجرجاني شروطا لإقامة النظم ومنها: «أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرّف مناهجه التي نهجت[3]... «.. فلا يتصور ان يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو» ومن هنا يبرز دور

(١) اسرار البلاغة للجرجاني، ص ٥ .
(٢) دلائل الاعجاز للجرجاني، ص ٤٠ .
(٣) دلائل الإعجاز للجرجاني، ٤٠ .

النحو في الإسهام في الإعراب عما في النفس، والإبانة عن دلالة الكلم المنظوم حسب مقاييسه، كما أن معيار الفصاحة والفضل في الدلالة الواضحة يكمن في تآلف الكلمات ونظمها، وإن مزية حسن النظم في الكلام لا تأتي من جانب العلم باللغة، بل إنما تأتي بحسن الاختيار، ومعرفة فروق معاني النحو لدى النظم والتأليف. لذا، فإن دلالات العبارات لا تتبدل إلا بتبدل التركيب وتغير النظم، لأن العلاقة بين الشكل والمضمون علاقة جدلية لا انفصام فيها[1]. وقال العسكري: «واعلم أن المعاني التي تنشأ الكتب فيها من الأمر والنهي سبيلها أن تؤكد غاية التوكيد بجهة كيفية نظم الكلام لا بجهة كثرة اللفظ»[2].

إضافة إلى ذلك فإن لتلاؤم معنى اللفظة مع معنى التي تليها أثراً في الإبانة عن المعنى واستطابة دلالته وانسجامها مع ما يليها، فقد تروق الكلمة وتؤنس في موضع، وتقبح وتثقل في موضع آخر، وبهذا يكون للدلالة مستويان: المعنى، ومعنى المعنى، فالأول هو المفهوم من ظاهر اللفظ، والثاني أن المعنى الأول يفضي بك إلى معنى آخر وهو ما نسميه المجاز[3].

وقد رأى التحتاني أن الدلالة اللفظية لا بد لها لكي تنعقد، من ثلاثة أمور: اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسموعة، والمعنى الذي جعل اللفظ بإزائه، وإضافة عارضة بينهما هي الوضع، أي جعل اللفظ بإزاء المعنى، على أن المخترع قال: إذا أطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى[4]. إذ إن المعاني تنكشف في أجسادها، «قال العتابي: الألفاظ أجساد والمعاني أرواح، وإنما تراها بعيون القلوب، فإذا قدّمتَ مؤخرا أو أخّرت مقدما أفسدتَ الصورة وغيّرتَ المعنى[5]...».

والنظم في العربية متعدد الجوانب متشعب الدلالات، ولكل مبنى معنى. وسنعتني هنا بالتركيب، فالحروف منفردة ليس لها دلالات ذاتية مرفوعة في الأذهان الا ماكان منها مستخدما لصيغة أو موقف أو ترتيب..، وأما الكلمات فمركبة من أصوات، لها أصول تتفرد لمعان، وكل زيادة على هذه الأصول (الجذور) لا تزاد إلا لمعنى. فلو تأملنا الكلمات (عِلْم، عالم، مُعَلّم، مَعْلوم، عَليم، عَلاّم، عَلاّمة، متعلّم..) لحظنا أنها كلها مشتقة من (عَلِمَ)[6]، وتشقّقَت المعاني الدلالية والصرفية بنوع الزيادة التي تعتورها.

(١) الموجز في شرح دلائل الاعجاز للدكتور جعفر دك الباب، ص ١٠٥ .
(٢) كتاب الصناعتين للعسكري ١٧٣ .
(٣) انظر دلائل الإعجاز ٢٦٢ .
(٤) شرح مطالع الانوار للتحتاني، ٢٨ .
(٥) الصناعتين للعسكري، ١٦٧ .
(٦) وهذه قضية خلافية، فيرى الكوفيون أن الفعل أصل المشتقات، في حين يرى البصريون أن المصدر أصل المشتقات أنظر: الانصاف – المسألة ٢٨ .

وأما التراكيب في العربية فكثيرة، وأما أنماطها فمعروفة يمكن حصرها فيما يلي:

أ – الجملة الاسمية = – مبتدأ (معرفة) + خبر (نكرة)
– مبتدأ (معرفة) + خبر (معرفة)
– مبتدأ (معرفة) + خبر (شبه جملة)
– مبتدأ (نكرة) + خبر (شبه جملة) – بمؤثرات صوتية خاصة
– مبتدأ (معرفة) + خبر (جملة)

ب – الجملة الفعلية = – فعل + فاعل (اسم ظاهر أو ضمير)
– فعل + فاعل + مفعول

هذه الأنماط (مولودة) كما عبّر عنها علماء اللغة، وقد تتحوّل، في حدود لا تتعدى قوانين النحو المعروفة، لمعنى يقصده المتكلم ويعرفه السامع، ويكون (التحويل) بأساليب متعددة أشهرها:

١ – **التقديم والتأخير**، وقد يستخدم هذا النمط من ترتيب الكلم في أكثر الأداءات الكلامية المقولة والمكتوبة، ليعبرّ به المتكلم أو الكاتب عن معنى في ذهنه قد طفا على السطح بقصد.

قال الجرجاني في التفريق بين نظم الحروف ونظم الكلمات «.. وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتضي في نظمها آثارَ المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس[١]» وقد عدّه كثير من المفسرين والعلماء عنوان الفصاحة ودليل البلاغة، فما أفصح من قوله تعالى ولا أبلغ، عندما يقدم المفعول على الفعل والفاعل في قوله تعالى «إيّاكَ نعبد وإياكَ نستعين»، وقوله تعالى: «فأما اليتيمَ فلا تقهر، وأما السائلَ فلا تنهر» فقد تركّز الاهتمام على لفظ «إيّاك» الذي هو رب الخلق جل جلاله لا يجاريه في الأهمية لفظ، وان (اليتيم والسائل) في الآية الثانية لقيا من العناية الإلهية ما جعلها في مصافّ عباده الأبرار عندما امر الله باحترامهما بهذا النظم البليغ الرائع. وليس الغرض من التقديم، كما يظن بعضهم، جمال الأسلوب أو استحسان الرّصف. بل إن «التقديم يكون دائما لغرض يتعلق بالمعنى وليس لغرض يتعلق بالبنية الشكلية أو بموسيقى الكلام[٢]».

وعندما نظر صاحب الكشاف[٣] في نظم الآيتين: «ولقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا من

(١) دلائل الاعجاز للجرجاني، ٤٠.
(٢) خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ٩٠.
(٣) الكشاف، للزمخشري، مطبعة مصطفى الابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦، ١٥٨/٣.

قبل»[1]، و «ولقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا من قبل»[2] في الأولى تقدّم (هذا) على (نحن)، وفي الثانية تقدم (نحن) على (هذا)، رأى أن التقديم على أنّ المقدم هو المتعمد بالكلام.

وفي الكلام الدارج نلحظ أن تقديم الفاعل في (سعيد جاء)، وتقديم المفعول في (عليًّا أكْرَمْتُه)، و(سأل زيداً المعلمُ) دليل قاطع على أن العناية والاهتمام يقصدان من هذا التقديم.

٢ – **الزيادة**: ويقصد بها إضافة عناصر جديدة على الجمل الأصول بقصد إضافة في المعنى، وقد صُنّفت عناصر مخصوصة للدخول على الجملة الفعلية كالنفي نحو: ما (أكرمت اللئيم)، والتوكيد نحو: لقد (أكرمت الكريم)، والشرط نحو: إذا (أكرمتَ الكريمَ ملكْتَهُ)..، ومنها ما اختص بالدخول على الجملة الاسمية نحو: كان (الجو هادئا) لإدخال عنصر زماني ماض، ونحو: «أليس الله بأحكم الحاكمين» فيمكن تمثيلها كما يلي:

= الهمزة (ليس (الله + الباء × أحكم الحاكمين))
= استفهام (نفي (مبتدأ + توكيد × الخبر))

وكثيرا ما تؤدي هذه الزيادة، إضافة إلى التغيير في المعنى الدلالي، إلى تغيير في المعنى النحوي، في قولنا: جاء رجل يضحك، وجاء الرجل يضحك، فضلا على ما أضافته (ال) من التعريف فإن الجملة بعد الرجل انتقلت من (النعت) إلى (الحال)، اعتمادا على القاعدة النحوية «الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال».

وقد يكون التغير في الزمن نتاجاً لإضافة عنصر ما على الجملة الفعلية كقولنا:

– يتابع أخي أخبار الرياضة كلّ يوم.
– لم يتابع أخي أخبار الرياضة كلّ يوم.

فإن إضافة (لم) على الجملة أضافت معنيين على الجملة حوّلاها:

١ – من الإثبات الى النفي
٢ – من الحاضر إلى الماضي.

والأمر كذلك في كثير من مسائل النحو والصرف في العربية، فإن أية إضافة على الجملة

(١) سورة النمل، الآية ٦٨ .
(٢) سورة المؤمنون الآية ٨٣ .

المولودة (الأصل)، اسمية أو فعلية، تحقق زيادة في إيضاح المعنى، وتكثير الظروف التي تجعل الدلالة سهلة ميسورة.

وقد عرف العرب أثر الاختلاف في المباني في اختلاف المعاني وارتباط الكلام بسياقه، ولعل قصة يعقوب الكندي مع ثعلب تدل على ذلك دلالة قاطعة: «روى عن ابن الأنباري أنه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشواً، فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبدالله قائم، ثم يقولون: إن عبدالله قائم، ثم يقولون: إن عبدالله لقائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبدالله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم: إن عبدالله قائم: جواب عن سؤال سائل، وقولهم. إن عبدالله لقائم، جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني. قال: فما أحار المتفلسف جوابا[1]..».

٣ – **الحذف**: ليس الحذف في العربية بأقل في الفصاحة والإيضاح من الزيادة، ورُبّ أساليب تبين بالتلميح دون التصريح، ولم يعدّه أكثم بن صيفي ظاهرة بلاغية إلا على ثقة بأهميته، إذ قال: «البَلاغةُ الإيجازُ»[2].

والحذف كما وصفه الرماني «تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى، وإذا كان المعنى يمكن أن يعبَّرَ عنه بألفاظ كثيرة، ويمكن أن يعبرّ عنه بالفاظ قليلة، فالألفاظ القليلة إيجاز[3]» ومنه في العربية كثير نحو ما جاء في قوله تعالى:

«وَمَثَلُ الذينَ كَفَروا كَمَثَلِ الذي يَنْعِقُ بما لا يَسْمَعُ»[4].

والتقدير (كمثل أتباع الذي ينعق). ومنه في قول الشاعر:

قالَ لي كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَليلٌ سَــهَــرٌ دائِــمٌ وَحُــزْنٌ طَــويــلُ

والتقدير (أنا عَليلٌ).

ويكثر الحذف في العربية في دَرْجِ الاستعمال اليومي كقولنا لمن يقول: اللهُ نصيرُ المظلومِ، فنقول: نعم النصيرُ، أي نعم نصيرُ المظلوم اللهُ.

---

(١) دلائل الاعجاز للجرجاني، ٢٤٢ .
(٢) العقد الفريد لابن عبد ربه، ٢٣٣/١ .
(٣) النكت في إعجاز القرآن للرماني، ٧٠ .
(٤) البقرة: ١٧١ .

والحذف باب في النظم جميل لا يتأتى لكل كاتب أو قائل، وقد أفرد له صاحب دلائل الإعجاز بابا قال في مقدمته:

«هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبِنْ»[1].. وقد أورد أمثلة كثيرة كان الحذف فيها قلادة الجيد، وقاعدة التجويد منها في حذف المبتدأ، ومنها أمثلة في حذف المفعول به، ومن أمثلة الحذف:

١ – حذف المبتدا ومنه في قوله تعالى: «وما أدراكَ ماهِيَهْ، نارٌ حامِيَه»[2].

ومنه قول جميل بثينة:

وهل بثينة يا للناس قاضيتي ... ديني وفاعلة خيرا فأجزيها
ترنو بعيني مهاة اقصدت بهما ... قلبي عشية ترميني وأرميها
هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة ... ريّا العظام بلين العيش غاذيها

أي هي هيفاء، وهي عجزاء..

ومن حذف الخبر قول الشاعر:

لعمرك ما تدري الضوارب بالحصى ... ولا زاجرات الطير ما الله صانع

أي لعمرك قسم.

وقول الآخر:

إنّ محـــلّا، وإن مـــرتحـــلا ... وإن في السفر، إذا مضوا، مهلا

أي إن لنا محلا، وإن لنا مرتحلا.

ومنه قولنا: كل رجل وضيعته؛ أي متلازمان.

ومن حذف الفاعل في قوله تعالى:

«كلا إذا بلغت التراقي»[3].

---

(١) دلائل الاعجاز للجرجاني، ١١٢ .
(٢) سورة القارعة، الآية ١١ .
(٣) سورة القيامة، الآية ٢٦ .

أي بلغت الروح التراقي.

ومن حذف المفعول في قوله تعالى:

«ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون، ووجد من دونهم امرأتين تذودان»[1].

أي يسقون الإبل، وتذودان الغنم.

ومن حذف الفعل في قوله تعالى:

«ولئن سألتهم من خلق السماوات والارض وسخر الشمس والقمر ليقولُن الله»[2] أي خلقهن الله.

وقد لفتت ظاهرة الحذف في اللغة علماء اللغة. فوضعوا له قوانين وأصولا تختلف عما هو الحال في العربية بمقدار ما يكون الاختلاف في الاستخدام والقواعد والتراكيب. ومن أمثلة الحذف في المواقف اللغوية المختلفة:

* أنا آسف، قد اثقلت عليك
  - لا عليك = لا ∅[3] عليك
* أقبل اخواني، ليس عليا = ليس ∅ عليا
* لات حين مناص = لات ∅ حين مناص
* أتحب الظلم؟
  - كلا = كلا ∅
* غادرت منزلي ولّما ∅
* لولا العلم لعاش الناس في بحر من الجهل = لولا العلم ∅..

ولا يستطيع القارىء الكشف عن المحذوف بوجه عام إلا إذا كان عارفاً بدقائق اللغة وأبرز خصائصها من جهة، أو مطّلعا على الظروف الخارجية (المقام) التي تمّ القول في إطارها من جهة ثانية. وقد أشار ابن جني إلى عامل آخر يدل على المحذوف ويحدده، وهو الإشارات وتقسيمات الوجه. وإلا كان الحذف نوعاً من المُعَمّيات التي لا يستدل عليها بسهولة. وقال: «قد حذفت

(١) سورة القصص، الآية ٢٣ .
(٢) سورة العنكبوت، الآية ٦١ .
(٣) ∅ علامة الحذف التي اصطلح عليها في علم اللغة المعاصر.

العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[1].

٤ - العلامة الإعرابية:

علاوة على أن العلامة الإعرابية أثر بارز من آثار العوامل التي تأصّلت في النحو العربي وأصبحت عَلَماً عليه. فإن هذه العلامة تعدّ عناصر (مورفيمات) تعرب عن المعاني التي تُختزن في ذهن المتكلم، كما أن تغيير هذه العلامة يحوّل معنى الجملة إلى غرض آخر، أو هي على الأصح مؤثر يهدى إلى فكرة[2]، وقد يكون اتجاه هذا التحويل في مسارين:

الأول: اتجاه يربط موقع الكلمة بدلالاتها، لأن النحو نظام من الأحكام قائم في عقل أهل اللغة يحكمها ويقوّمها ما تعارفت عليه الجماعة اللغوية.

وقد ربط النحويون الأقدمون النحو بالمعنى، «فكل ما صَلُحَ به المعنى فهو جيّد، وكل ما فسد به المعنى فمردود»[3]، ورأى الزجاجي أن حركات الإعراب جُعِلَت دالة على المعاني[4]».

وقال ابن فارس: «من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعْرَفُ الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد.. فأما الاعراب، فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلا لو قال: ما أحسن زيد، غير معرب، أو قال: ضرب عمرو زيد، غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال، ما أحسنَ زيداً، أو ما أحسنُ زيدٍ، أو ما أحسنَ زيدٌ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرّقون بالحركات وغيرها بين المعاني[5].

وناصر ابن هشام المعنى وجعل فهمه من أول واجبات المعرب[6]. كما أن ابن جني جعل القياس المعنوي أقوى المقاييس اللغوية وأوسعها[7]، وأكدّ الجرجاني أهمية النحو في الدلالة على

---

(١) انظر: الخصائص لابن جني ٣٦٠/٢ .
(٢) رأى بعض علماء اللغة العرب أن الإعراب (الحركات) قد تؤدي وظيفة أخرى هي تسهيل اللفظ ووصل الكلام، وهو رأي الخليل وقطرب (انظر: الاشباه والنظائر ١٨٤/١).
(٣) المقتضب للمبرد ٣١١/٤ .
(٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٩ .
(٥) الصاحبي لابن فارس ٤٢ .
(٦) المغني لابن هشام ٥٢٧/٢ .
(٧) الخصائص لابن جني ١٠٩/١، وانظر ٣٢/٢ أيضا.

الفكرة بقوله: «لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو[1].

وجعل التركيب النحوي وعاء الفكرة، وسدادُهُ في سدادها. وقد أيدّ ابن مضاء هذا المنطلق فرأى أن حركات الإعراب لم توجد لتدل على عوامل معينة وإنما جاءت لتدل على معانٍ في نفس المتكلم[2].

وفي إطار توظيف النظام النحوي في الإبانة عن المعنى جعل اللغويون المحدثون لكل علامة إعرابية معنى نحويا خاصا به، فالضّمّة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب[3].

والثاني: اتجاه يظهر الأسلوب الذي اعتورته الحركة الاعرابية، وتقصره عليه. فالأساليب الإفصاحية والجمل الانفعالية لها سمة متفرّدة في الدلالة على ما وُجدت له.

وغالبا ما تكون الفتحة دالّاً على الأسلوب المحدد نحو قولنا: الأسدَ – للتحذير، والصمتَ الصمتَ للإغراء، وخالداً أكرمتُه للاشتغال، ونحن العربَ أكرم الناس للاختصاص..، وإذا تغيرت الحركة فإنما لغرض في نفس المتكلم أو الكاتب.

قال الفراء: «والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما، مرفوعان بما عاد من ذكرهما، والنصب فيهما جائز كما يجوز: أزيدٌ ضربته، وأزيداً ضربته. وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة) لأنهما غير موقّتين فوُجِّها توجيه الجزاء، كقولك: من سرق فاقطعوا يده، فـ (من) لا يكون إلا رفعا، ولو أردت سارقا بعينه أو سارقة بعينها، كان النصب وجه الكلام»[4] وفي هذا المقام نجد أن الكوفيين وجهوا القاعدة النحوية نحو المعنى فتجنبوا التأويل والتقدير ما أمكنهم[5].

ويبدو أن الاتجاه المعاصر في درس اللغة ينحو إلى أن يتخذ المعنى محوراً لكل تحليل. ونعرف أن ثورة تشومسكي التحويلية ضد البنيوية منذ ١٩٥٧، والتطورات المتعاقبة في نظريته كان أساسها قصور تلك الدراسات عن استغراق المعاني التي تتضمنها الجمل النحوية كلّها، وكل ما يثيركوامنه هوكيف توظَّف التراكيب اللغوية لخدمة المعنى، قال: «إذا قلنا إن التركيب اللغوي يمكنه أن يزودنا بمعلومات عن مشاكل المعنى والفهم، نكون قد دخلنا الى أرضية خطيرة، إذ لا

(١) دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني ٣١٩ .
(٢) الرد على النحاة لابن مضاء ٨٧ .
(٣) احياء النحو لابراهيم مصطفى.
(٤) معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١، وانظر ايضا ٢٤٢/١ .
(٥) ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية للدكتور فارس عيسى ٤١١ .

يوجد شكل لدراسة لغوية أكثر من تلك التي تعالج العلاقة بين التركيب والمعنى، إن السؤال الرئيسي الذي يقفز الى الذهن هو أنه كيف يمكن توظيف طرق تركيب اللغة للاستخدام الحقيقي لها[1]».

فالقوانين اللغوية عند اللغويين والنحويين والفلاسفة هي التي تعطي المعنى، وتولّد موضوعات الفكر»[2].

على الرغم من أن كثيراً مما قاله الباحثون اللغويون المعاصرون مستشعر من استطلاعات النحويين القدامى[3].

وهذا لا يعني بالطبع الاتفاق القاطع بين الباحثين جميعا، فكثير منهم عدّ الحركات الإعرابية إنما يؤتى بها لوصل الكلام ليس إلاّ، وقد قال بهذا الرأي الخليل بن أحمد[4]، وقطرب وإبراهيم أنيس...

ورأى الدكتور تمام حسان أن «العلامة الاعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى[5]، ولا بد من تآزر القرائن الأخرى التي تسهم متحدة في توضيح المعنى وجَلْوِ ما يكتنفه من غموض.

أما الدكتور خليل عمايرة فقد رأى أن العلامة الاعرابية نوعان:

الأول، يظهر على أواخر الكلمات اقتضاء لدخول عناصر جديدة على الجملة الأصل أو اقتضاء لأمر قياسي جاء عن العرب حينما قالوا اللغة على سجيتهم.

والثاني، يؤدي دور عناصر التحويل التي تحول الكلام من معنى مولود أصل إلى معنى آخرَ جديدٍ، وهكذا يكون للحركات – في حالات – دور لا يقل أهمية عن دور أي حرف من حروف الكلمة في الوصول الى المعنى الدلالي للجملة[6].

٥ – **التنغيم**: وهو الارتفاع والانخفاض والترجيع الصوتي التي تكتنف الأحداث الكلامية فتؤدي معاني يعرفها كل من المتكلم والمستمع، فيسهم التنغيم حينئذ في نقل الرسالة واضحة من المرسل الى المستقبل. ولا تعرف الأساليب اللغوية كالاستفهام والتعجب والتوكيد وغيرها إلا به.

(١) Chomsky, Selected Readings 107
(٢) اللغة والاسلوب لابن ذريل ١٣ – ١٦ .
(٣) نظرية النحو العربي للدكتور نهاد الموسى ٣٥، ٤٦ .
(٤) كتاب سيبويه ٢٤١/٤ – ٢٤٢ .
(٥) اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ٢٠٧ .
(٦) في نحو اللغة وتراكيبها للدكتور خليل عمايرة ١٦٠ .

فكثيراً ما تغني نغمة صوتية خاصة الاستفهام عن أداته أو التعجب عن أداته، وأمثلة ذلك في اللغة العربية كثيرة.

وقد عدّ الدكتور خليل عمايرة التنغيم عنصراً من العناصر الدالة على المعنى في الأساليب التعبيرية المختلفة[١]، وعدّ سابير اللحن أو النغم في اللغة تحوّلا قواعديا، فالتنوع في اللحن ظاهرة ضرورية في معظم لغات العالم[٢].

ويمكن أن نعدّ الترقيم في الكتابة مؤثرا تطريزيا كتابياكما عددنا التنغيم مؤثرا تطريزيا صوتيا، بها تفهم اللغة وتنجلي معانيها.

٦ - المعجم:

المعجم بمفهومه العام قائمة من الكلمات منظمة بطريقة مخصوصة، وضعت بإزائها الشروح والشواهد التي تفسر المعنى وتوضحه، وتبين في كثير من الأحيان تاريخ المفردة وتطور معانيها. والمعاجم في عمومها فرع من النظم المقالي ومسار من مسارات نظرية الحقول الدلالية التي نعرفها هذه الأيام.

ومفردات المعجم كلمات صامتة ثابتة تعارف عليها المجتمع في فترة محدودة. لذا يمكن أن نعدّ المعجم جزءا من النظام اللغوي ومحتوياته كلمات مختزنة في ذهن المجتمع[٣]، نستعين به لنعرف معنى أو سياقا من سياقاته، ونعرف بعض ما نحتاج اليه من اشتقاقات الكلمة أو أصولها.

ومن ذلك فإن المعنى المعجمي، الذي يدور حول الكلمة المفردة، متعدد ومحتمل، وهو قابل للدخول في سياق معين، ولا يحدد هذا المعنى إلا السياق الذي لا يقبل التعدد أو الاحتمال، فلا يكفي بحال أن نعتمد المعجم في تعرف دلالات اللفظ، فهو يمدّنا بقرينة مقالية لا تغني عن القرينة المقامية، علاوة على أنه لا توجد في أية لغة مترادفات كاملة، وإن الشرح والتفسير والشواهد تقرّب المفردة من استخدامها الحقيقي[٤]. فالمعاني المعجمية والحال هذه ليست فيصلا

---

(١) K.R. Amaireh, Verious Elements Ascertaining Meaning in Arabic Grammar, Journal of Semitic Studies, P. 41.

(٢) E. Sapir, Language, Chap. 4

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ٣١٦، وقد فرّق اللغويون بين اللغة والكلام بأن اللغة نظام والكلام استخدام وتطبيق واللغة صامتة والكلام متحرك، واللغة ثابتة والكلام متحول، واللغة جماعية والكلام فردي. لذا فإن المعاجم قد تكون من اللغة اذا كانت ثابتة، وقد تكون من الكلام اذا ما استخدمت واكتسبت حياتها من السياق.

(٤) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة للدكتور نايف خرما ٣٢٨ .

في تعرّف المعنى المراد الذي تكتنفه ظلال دلالية كثيرة تبرز في السياق. والاستخدام اللغوي قد يضفي على الكلمات معاني خصوصية تعاقبت عبر العصور وطوّعتها الظروف والمناسبات لتؤدي معاني تبتعد عن المعنى الأصلي أو تتفرع عنه وتتصل به من قريب أو بعيد[1].

«فمن الواجب أن لا يفوتنا أن الدلالة الحقيقية قد تتعدد، أي إن اللفظ ينحرف من مجاله الحقيقي إلى مجال مجازي، ثم يشيع ذلك المجاز حتى يصبح مألوفا، ويعدّ حينئذ من الحقيقة[2]». مما يدل على أن المعنى المعجمي متحول غير ثابت، وإذا ما انحسرت المعاجم في قوالبها القديمة، فإننا نحكم على لغتنا بالجمود، فعوامل التطور كثيرة ولا يبقى قديم على قدمه.

وبناء على هذا التصور لمعاجم اللغة فقد حاول كثير من العلماء فصل علم المعاجم (Lexicology)، عن علم الدلالة (Semantics) لأنها أصبحت عامة ومتشعبة[3].

والأمل معقود على المهتمين باللغة ان يسعوا لبناء معاجم لغوية تفيد في صوتيات اللغة وتحليلاتها الصرفية الممكنة، كما تعتني بتاريخ تطور اللغة، ثم وضعها في سياقات تجلو معانيها ومجازاتها واستخداماتها المعروفة[4].

إضافة إلى أن السياق قد يخدم في تعرّف المعاني الدقيقة للمفردة فإن الحروف التي ليست بأسماء أو أفعال تأتي لمعان، ولكن هذه المعاني لا يكشف عنها المعجم البتّة، أي ليس لها معان معجمية، وما يوضح معانيها هو السياق.

وعلى الرغم من أن المعاجم تعدّ وثيقة درسية تمثل مرحلة من مراحل اللغة والمجتمع، بانتمائها الى عصر غير عصرنا إلا أنه لا بد من بذل الجهد لخدمة هذا المسار الدلالي الذي يخدم من قريب أو من بعيد، دارسي اللغة والمتكلمين بها، ولا بد أن يتصل هذا الجهد إلى ترتيب الدلالات وتسلسلها الزمني مع مراعاة الخصائص الأساسية للعربية الفصحى مع ما يواكب هذا العمل من مشقات وعوائق يفرضها اتساع المنحى وتشعّب الهدف.

ثانيا: المقام أو السياق (Context of Situation)

واذا كانت الدلالات الصوتية والصرفية والنحوية تشكّل جوهر المادة اللغوية ومادتها

(١) علم اللغة العام للدكتور كمال بشر ٢٥٥، وانظر: فقه اللغة للدكتورمحمد المبارك ١٨٢ - ١٨٣ .
(٢) دلالة الالفاظ للدكتور ابراهيم انيس ١٣٢ .
(٣) علم اللغة العام للدكتور توفيق شاهين ١٦٥ وانظر مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ٢٢٤-١٢٩ .
(٤) من أثر اللسانيات في الدرس اللغوي ومناهجه للدكتور أحمد محمد قدور، مقال في المجلة العربية للعلوم الانسانية العدد (٢٧)، المجلد (٧)، سنة ١٩٨٧، ص ١٥٩-١٦٧ .

الأساسية، فإن الدلالة السياقية تشكّل الإطار العام الذي يُمْكن بموجبه تحديد استعمال كلمات أو تراكيب بأعيانها في مجال محدد يربط بينها وبين الحدث الكلامي الخاص، وإذا كان النظم يعتني بالرصف والتوافق العلائقي بين العناصر اللغوية فإن السياق اللغوي هو الذي يحدد المعنى الوظيفي لها، وهو أساس التماسك بينها[1]، حتى عُدَّ الأساس الثاني الذي تقوم عليه الدلالات واضحة لا لَبْسَ فيها ولا غموض، والسياق مجموعة من القضايا المادية التي يمكن بها تقييم قضايا جديدة، حيث تضاف – إن كانت صادقة – إلى سياقات أخرى جديدة[2]. والمقام هو العنصر الاجتماعي في الدلالة، وهو الموقف الاجتماعي الذي يكتنف المقال الذي يؤدي به الحدث الكلامي المعيّن.

واللغة، كما نعرف، تواضع واصطلاح[3]، وهي بالتالي نشاط اجتماعي من حيث إنها استجابة ضرورية لحاجة الاتصال بين الناس جميعا[4]. واللغة بدورها تتأثر بكل الظواهر الاجتماعية تأثراً كبيراً، بحيث لا يستطيع النحوي تحليل الجملة وتعرّف واقع الكلم فيها الا بمعرفة المقام[5].

وهي على ذلك ظاهرة اجتماعية ديناميكية، يستخدمها الأفراد والجماعات في مواقف لغوية تختلف وتتنوع باختلاف البيئات الخاصة والعامة والظروف الداخلية والخارجية التي تكتنف هذه المواقف وتحددها، فهي بدوية في المجتمع البدوي ومتحضرة في المجتمع المتحضر[6].

واستخدام الوحدات اللغوية في مواقف حياتية مختلفة يكسب الكلمة نموا وتطورا يتواءم مع حاجات المجتمع والتغيرات التي تطرأ فيه.

وقد تنبه نحاتنا الأوائل إلى بعدين رئيسين من أبعاد الاستخدام اللغوي، أحدهما: داخلي، يتناول العلاقات التي تربط عنصراً لغوياً بآخر وتفسير الظواهر التي تؤثر في العناصر اللغوية المختلفة كالأصوات اللغوية والصرف والنحو والمعجم – كما أسلفنا – والثاني: خارجي، يتناول العلاقات والظروف الخارجية التي تؤثر في دلالة الكلمة واستخداماتها.

واهتم سيبويه في كتابه بهذين البعدين، فقد فسّر كثيراً من القضايا اللغوية في ضوء

---

(١) مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ٢٠٤ .

(٢) اللغة والمعنى والسياق، لجون لينز ٢٤١، وانظر: الالسنية للدكتور ميشال زكريا ٢٨٢ .

(٣) ناقش هذه القضية عدد كبير من أهل اللغة، ورأى أغلبهم اجتماعية اللغة انظر: العبارة لابن سينا ١–٢، والخصائص لابن جني ١/٤٠–٤٨، والمزهر للسيوطي ١/١٠–٤٧ ودلائل الاعجاز للجرجاني ٤٠ .

(٤) المدخل الى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ١٢٨ .

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ٣٤٢ .

(٦) المدخل الى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ١٣٢، وانظر: اضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة للدكتور نايف خرما ٣٠٧ – ٣٠٨ .

السياق، «بل يتسع في تحليل التراكيب التي وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام»[1] كما أن له لمحات رائدة في تفسير الحركة الإعرابية تفسيراً اجتماعياً، من ذلك قوله في تفسير الرفع:

«وذلك قولك: له عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاء، وله رأيُ الأصلاء. وإنما كان الرفع في هذا الوجه لأن هذه خصال تذكرها في الرجل، كالحِلْم والعِلْم والفَضْل، ولم ترد أن تخبر بأنك مررت برجل في حال تعلّم ولا تفهّم، ولكنك اردت ان تذكر الرجل بفضل فيه، وان تجعل ذلك خَصلة قد استكملها، كقولك: له حسبٌ حسبُ الصالحين، لان هذه الاشياء صارت تحلية عند الناس وعلامات، وعلى هذا الوجه رفع الصوت»[2] ومن هذا النحو تفسيره انتصاب النعت المقطوع في بعض وجوهه مرادا به التعظيم، وبيّن مفهوم التعظيم من خلال قيم المجتمع، قال في ذلك: «واعلم أنه ليس كل موضوع يجوز فيه التعظيم، ولاكل صفة يحسن أن يعظم بها، لو قلت مررت بعبدالله أخيك صاحب الثياب أو البزّاز لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يفخم به..»[3]. كما أن سيبويه يعقد الصلة بين الجملة وتركيبها الداخلي بموقعها في السياق الكلامي، من ذلك باب (يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا) وفي (حذف المبتدأ وذكر الخبر) يدخل سيبويه عناصر العالم الخارجي في إطار البناء اللغوي فتؤثر فيه، كقولنا عند رؤية صورة شخص: عبدالله، أو تقول عند سماع صوت إنسان: زيد..[4] اذا رأيت رجلا متوجها وِجْهَةَ الحج قاصدا في هيئة الحاج، فقلت مكة.. كأنك قلت يريد مكة»[5]..

وأكثر من ذلك فقد جعل سيبويه السياق معيار الصواب والخطأ، كما ربط بين الجواز النحوي والمتغيرات الخارجية[6].

ومن ثم فإن سيبويه عندما كان يربط بين اللغة ولهجات بعض القبائل، وبين اللغة والدين، أدرك الرابط الحقيقي بين اللغة والمجتمع.

وما موقف عمر بن الخطاب من الحطيئة عندما قال للزبرقان (فاقعد فانك أنت الطاعم الكاسي)، فإن كل القرائن اللغوية دلّت على أنّ المقال هنا يعني المدح لكن المقام هنا مقام هجاء-

(١) الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، مقال للدكتور نهاد الموسى - مجلة حضارة الاسلام - العدد ١/ ١٩٧٤، ص ٦٦ .

(٢) الكتاب لسيبويه، ٣٦١/١، ٣٦٢ (وجاء السياق في مناقشة إعراب «له صوت صوت حمار»).

(٣) الكتاب لسيبويه، ٦٩/٢ .

(٤) الكتاب لسيبويه، ١٣٠/٢ .

(٥) الكتاب لسيبويه، ٢٥٧/١ .

(٦) انظر: الكتاب لسيبويه، ٨٠/٢-٨١، ٣٤/١ وانظر: نظرية النحو العربي للدكتور نهاد الموسى، ٩٠ - ٩٧ .

إلا انطلاقا من سيطرة المقام في تفسير النص.

وقد أدرك عبدالقاهر الجرجاني هذا التصوّر بقوله:

«الكلام على ضربين، ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا، بالخروج على الحقيقة: خرج زيدٌ.. وعلى هذا القياس.. وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها الى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل» ثم يتابع فيقول: «وإذ قد عرفت هذه الجملة فها هنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى الى معنى آخر كالذي فسرت لك»[1].

ولعلنا ندرك ما للسياق اللغوي من أثر إذا عرفنا أن الحذف الذي يعد عنصرا هاما من عناصر التحويل لا يدرك تماما الا بمعرفة مقتضى الحال، فإذا نظرنا مليّاً في مجموعة الجمل التالية صدرنا عن رأي أظنه واحدا في أننا لا نجزم ما تنطوي عليه هذه الجمل إلا بمعرفة الظروف الداخلية والخارجية للحدث الكلامي:

١ - هل مات الرجل؟ ليس بعد.
٢ - هل ستسافر الى السعودية؟ لا بدّ.
٣ - غادرت المنزل ولّما.

فالجملة الاولى تحتاج الى معرفة من هو الرجل، صديق أم عدو.. الخ وفي الجملة الثانية لا بد من تعرّف دوافع السفر، هل هي ملزمة، هل هي للنزهة بالاختيار.. الخ.

وفي الجملة الثالثة فإن معرفة المحذوف لا تتيسر إلا إذا كنا على معرفة تامة بظروف المتكلم وأحواله وعاداته وتقاليده، مثل أن يخرج من البيت في الصباح.. وهكذا فإن السياق ضرورة دلالية ملحّة لتحديد المقصود بدقة، وتبيّنه بسرعة ووضوح.

فالاستخدام وطريقة الأداء أداتان أساسيتان يُكتشف المعنى بهما، وكما قال (برتراند راسل): الاستعمال يأتي أولا، وحينئذ يتقطّر المعنى منه[2].

واستخدم علماء العربية القدامى والمحدثون هذه الانظار في سبر النصوص اللغوية وتعرّف

---

(١) دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٢) Ulman, Meaning and Style. P.9.

معانيها بدقة ووضوح. ورأوا أنه كلما كان وصف المقام أكثر تفصيلا كان المعنى الدلالي أكثر وضوحا. لذا يمكن لدارس النص أن يفيد كثيرا من المعطيات التاريخية والثقافية والدينية والفلسفية التي تتصل بالمقال، فهذا المقام هو حصيلة الظروف الطبيعية أو الاجتماعية التي تمت عند أداء الحدث الكلامي. ومن هذا أفاد المتأخرون عند تفسير الآيات التي تتضمن أحكاما يمكن أن توقع الباحث عن دلالاتها في اللَّبْس، كما جاء في قوله تعالى: يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير..

وقوله تعالى: إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه..

كما أن تمحيص النصوص العادية وتحديد معانيها لا يتم بغير تلك المعرفة السياقية التي تمّ فيها المقال، لأن الاختلاف واضح بين ظاهر النص والمعنى المراد.

وقد مثّل ابن جني على أثر الحال في تمحيص المعاني وتحديدها وتشخيص دلالاتها بقولهم (رفع عقيرته). إذا رفع صوته فقال: «قال أبو بكر: فلو ذهبنا نشتق لقولهم (ع، ق، ر) من معنى الصوت لَبَعُدَ الأمر جدا، وإنما هو أن رجلا قطعت إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته، فقال الناس رفع عقيرته، أي رجله المعقورة[1]. ألا نرى الصلة تنبتّ بين المرسل والمستقبل اذا تعمّى المقام، أو فصل عن المقال الذي هو له؟

وسواء، أكانت الحال في صلب النصّ أو خارجة عنه فإنها تؤدي الى فهم، وعمق في الفهم، ومن ذلك قول ابن جني في قول نعيم بن الحارث بن يزيد السعدي.

تقولُ - وصَكّتْ وَجْهَها بِيمينِها - أَبَعْلي هذا بالرّحى المتقاعِسِ

فلو قال حاكيا عنها: «أبعلي هذا بالرحى المتقاعس» من غير ان يذكر صكّ الوجه، لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكرة، لكنه لما حكى الحال فقال: «وصكّت وجهها» علم بذلك قوة إنكارها وتعاظم الصورة لها، هذا مع انك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها. ولو شاهدتها لكنت أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، وقد قيل: (ليس المخبر كالمعاين)[2].

فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين، مجزئاً عنه، لما تكلّف القائل، ولا تكلف صاحبه الاقبال عليه والاصغاء اليه، وعلى ذلك قال:

العين تبدي الذي في نفس صاحبها من العداوة أو وُدٍ اذا كانا

وقالوا كذلك: «رُبَّ إشارة أبلغ من عبارة».

(١) الخصائص لابن جني ١/٢٤٨.
(٢) الخصائص لابن جني ١/٢٤٥ - ٢٤٦.

وقال أحد مشايخ العربية: (أنا لا أحبُّ أن أكلّمَ إنساناً في الظّلمة)[1].

وقد أولى المهتمون بالدراسات اللغوية الحديثة عناية خاصة بهذا البعد في الدلالة اللغوية وأكدّوا ما للسياق من أثر في الإبانة عن المعنى، فدرسوه دراسة وصفية وافية، ولكن تناولهَ كان متفاوتاً نوعاً ما، فالعالم اللغوي (فرديناند دي سوسير) ومن بعده (تشومسكي) أجمعا على أن اللغة ذات طبيعة اجتماعية مشتركة. لكنهما أهملا عامل الأثر الاجتماعي في اللغة، ونظرا اليه كأمر منعزل عن العوامل الأخرى، وذلك لأنهما كرّسا جهدهما في تقصّي المقولة التي تبنياها من أن اللغة يجب أن تدرس لذاتها مجردة عن أي عامل آخر. ولكن (مايبه) رأى أن اللغة حقيقة اجتماعية يجب أن تدرس كنظام من الأصوات والمفردات وعوامل الصيغة علاوة على المؤثرات الاجتماعية الأخرى التي تحكمها، ففي الوسط الاجتماعي المتجانس نجد عادة شيئا من الوحدة يثير الخروج عليها نوعا من السخرية على الأقل. كما رأى (مايبه) أن اللغة تتمايز في كل طبقة حتى في كل طور من أطوار الحياة[2].

وعرفت مدرسة لندن اللغوية نظرية السياق (context of Situation) وتبناها العالم اللغوي (فيرث) الذي تأثر العالم الانثرولولوجي (مالينوفسكي) الذي نظر الى اللغة على أنها حلقة في النشاط الإنساني المنظّم، وشبّه حال اللغة مع المتكلمين بها بحال أسطول من زوارق الصيد تتحرك وَفْق نظام محدد، ويوجّه هذه الحركة لفظٌ لغوي معين، فصرخة الصيادين التي تعلن عن وجود سرب من السمك، تغيّر دفّة الأسطول ليتأهب لنشاط جديد معروف. وحتى ذلك الكلام الذي يتواصل به الصيادون ولا يمتّ إلى نشاط الصيد بِصِلَة فإن له فائدة ما، لأن من وظائف اللغة خلْق الصلات والروابط الوجدانية بين المتكلمين، أو توليد الاهتمام بشيء ما[3].

وقد رأى (مالينوفسكي) أن بالامكان تعرّف المعنى، حتى في اللغة الأجنبية، من السياق.

ولكن (فيرث) أولى هذه القضية جلّ اهتمامه، وارتبطت النظرية باسمه، حيث رأى أن الانسان إنما يتخاطب مع غيره ضمن مواقف اجتماعية مختلفة تحدّد شكل الأسلوب الذي يعتمده، والكلمات التي ينتقيها، ويحدد العناصر التي تحكم اللغة (كالعنصر البشري والمحتوى والهدف)، حتى أصبح لكل موقف عبارة تخصّه، وأصبح لبعض المواقف أساليب ثابتة تتلازم معها، وأخرى متغيرة تتغير بتغير الموقف[4] فاللغة عنده جزء من المسار الاجتماعي وليست مجرد رموز اصطلاحية لها دوالّ محددة معروفة.

---

(١) الخصائص لابن جني ٢٤٧/١ .

(٢) علم اللسان لانطوان ميبه، مترجم مع كتاب النقد المنهجي عند العرب للدكتور محمد مندور ٤٤٤ – ٤٤٩ .

(٣) Sampson, Schools of Linguistics, P. 224.

(٤) Lyons, Firth's Theory of Meaning, p. 288.

وبناء على هذا النظر تبنى فيرث نظرية الوظيفة الاجتماعية للغة، ورأى أن الوحدة اللغوية لا تكتسب حياتها أو يمكن تحديدها إلا بتسييقها أو النظر في سياقات متعددة.

ونادى أتباع فيرث باعتماد السياق اللغوي كعنصر أساس في علم الدلالة، كما جعل العالم اللغوي (بلومفيلد) المقام وسياق الحال من محددات المعنى[1].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد ذهب بعضهم إلى أنه يمكن تعرّف طبيعة المجتمع وسماته المميزة من خلال النظام اللغوي الذي يستخدمه، كما أن اللغة تساعد في الكشف عن ثقافة المتكلم وتمييز البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها عن طريق تحليل اللغة (بعناصرها المختلفة) التي يستخدمها، وقد استعان كثير من الدارسين الأنثروبولوجيين باللغة على تحليل المجتمع الذي اتخذوه هدفاً لدراساتهم[2].

وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع يشرف على سلوك أفراده اللغوي ويحاكمهم[3].
«دخل أبو علقمة على (أعين) الطبيب، فقال له: «أمتع الله بك، إني أكلت من لحوم هذه الجوازل، فطسئت طسأة، فأصابني وجَعٌ ما بين الوابلة الى دأبة العنق، فلم يزل يربو وينمي حتى خالط الخلب والشراسيف، فهل عندك دواء؟ فقال (أعين): نعم، خذ خربقا وشلفقا وشربقا، فزهرقه وزقزقة، واغسله بماء روث واشربه، فقال أبو علقمة: لم افهم عنك! فقال أعين: أفهمتك كما أفهمتني»[4].

ويمكن تحليل ثقافة المتكلمين باللغة بحصر أنواع المواقف الاجتماعية التي تشكّل مقامات الفخر والهجاء والمدح..

وقد وُظّفت المقامات المختلفة التي تمّ في كل منها قول في سياقات أخرى مماثلة في العربية فاستعير المقال الذي تمّ في مقام ما لمقام آخر طارىء، وهو ما سمي بالاستعارة، والاقتباس، والكناية...

ومن هنا، فإن تعرّف السياق اللغوي للكلام يحلّ إشكالات لغوية كثيرة تقف حائلا دون فهم دلالة التركيب اللغوي، كما يحدد وظيفة اللغة بكونها حلقة في سلسلة النشاط الإنساني

(١) Bloomfield, Language, Twelfth Imprissions, P. 139

(٢) انظر: اللغة والبنية الاجتماعية للدكتور بسام بركة، مقال في مجلة الفكر العربي المعاصر ١٩٨٦/٤٠، ص ٦٦-٧٩ .

(٣) المدخل الى علم اللغة للدكتور رمضان عبدالتواب ١٢٧ .

(٤) عيون الاخبار لابن قتيبة ١٦٢/٢ .

المنتظم وجزءا من سلوكه[1]. كما يفسر السياق اللغوي ظاهرتي الاستعارة والمجاز في اللغة العربية، كما يهيىء المجاز السياق بشكل يوحي بالمعنى، والتفريق بينها وبين المعاني الحقيقية للعبارات أو الكلمات، فكل تجربة جزئية محكومة بظروفها، ومن ثمّ يمكن أن نعدّ النص والسياق متتامين[2].

ولعلنا لا ننكر ما يمدّه المعنى الوظيفي للسياقات المختلفة، فتحدد المعنى تحديداً دقيقاً، فإذا زودنا السياق بالمعنى المتجدد الآني فالاستخدام الوظيفي يزودنا بالمعنى العملي المستخدم بالفعل، وهذا المعنى يظهر في التركيب بمعزل عن المعنى الأصل الذي كان له أول مرة. كما أن الاستخدام الوظيفي يتضمن استخدام اللفظ أو التركيب بعيداً عن معناه المعجمي، ولا يكون له، في هذه الحال، مدلول خارج السياق.

فالعلاقة وطيدة مطّردة بين السياق والاستخدام، وكل منهما يخدم الآخر في الكشف عن المعنى وتدقيقه[3].

ويلحظ مثل هذا الاستخدام في عناصر النظام اللغوي جميعها، الأصوات، والألفاظ، والتراكيب، والأمثال، والكنايات والأنماط الانفعالية الأخرى، كما تبدو صور التغير اللغوي وتوكيد الالفاظ واضحة من جراء هذا الاستخدام الذي يشيع في أوساط المجتمع اللغوي ويصبح بعض تقاليده اللغوية المألوفة، ويُعَدّ الخروج عليها، خروجا عن الإطار اللغوي الذي تواضع عليه أصحاب اللغة ومستخدموها، وأصبح لصيقا بالتعبير عن حاجات خاصة بالمجتمع.

فالسياق، إذاً، يكشف عن المعنى الآني المقصود، والوظيفة تبرز الظاهرة اللغوية وتُنقّيها في شكلها المستخدم لها، حيث يفسر كثيراً من ظواهر الترادف والمشترك اللفظي والتلازم والحذف التي أصبحت قوالب ثابتة لها معان محددة سواء أكان لها علاقة خفية بالمعنى الأصل (المعجمي) أم ليس لها ذلك. وبمعنى آخر فإن الاستخدام الوظيفي الدقيق للغة يعزز ما يكون من خصوصية اللفظة وظلالها التي لا يشترك معها فيها غيرها[4]. وهذه هي إحدى الظواهر التي احتفى بها علماء اللغة المعاصرون، فوصلوا المعنى بالمفهوم، وعدّوا المعنى حصيلة استخدام الكلمة في البيئة اللغوية الواحدة، إذ إن الكلمة غير المستخدمة لا تفيد كثيرا في الوظيفة التي توجد لها.

---

(١) اللغة والمجتمع (رأي ومنهج) للدكتور محمود السعران، ١١-١٧ .

(٢) اللغة والمعنى والسياق لجون ليونز ٢١٥ .

(٣) جوانب من الاستخدام الوظيفي للغة للدكتور أبو اوس ابراهيم الشمسان، مقال في المجلة العربية للعلوم الانسانية، العدد (٣٧)، المجلد (١٠)، ١٩٩٠، ص٣٢-٦٥ .

(٤) مقدمة في علم تعليم اللغة العربية للدكتور نهاد الموسى، ٤٧ .

وعلى الرغم من أن (بلومفيلد) نظر الى المعنى على أنه تساوق بين مثير واستجابة إلا أن النقد وجّه الى هذا النظر بانه يعتمد على المزاج في أكثر حالاته..[1]، و(دي سوسير) نظر إليه على أنه فكرة مجردة في الذهن، والعلاقة بين الرمز وصورته علاقة اعتباطية، كما رأى أنه لا قيمة تذكر لأصوات في غير كلماتها، أو كلمات في غير جملها، والقيمة الحقيقية للكلمة تنبع من وظيفتها في سياقها[2].

وطوّر (اوغدن وريتشاردز) نظرية دي سوسير، فناقشا قضية العلاقة بين الرمز والمدلول، وربطهما بالمفهوم الذي قال به دي سوسير، وأصبحت الكلمة بناء على هذه الرؤية زاوية أساس من مثلث الفكر الذي يبيّن العلاقة بين الكلمة والمفهوم والشيء[3].

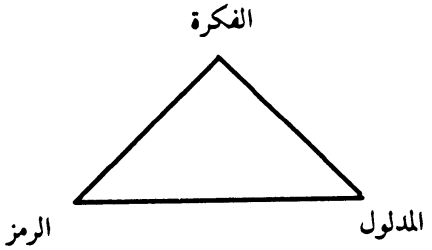

أما (إميل بنفست) فإنه رأى أن العلاقة بين الرمز والمدلول علاقة ضرورية لا يمكن فصلها، فهي ارتباط مكتسب أصبح جزءا أساسا من النظام اللغوي وتلازما منطقيا ثابتا.

أما العالم الانجليزي (هاليدي) فقد عدّ اللغة وسيلة اتصال مرتبطة بالمجتمع وتعبر عن سلوك الفرد في إطاره الاجتماعي، يلجأ الى استخدامها لبلوغ غايات وأهداف تحقق مراميه بما يحوطها من ظروف وملابسات[4]. فيستطيع المرء أن يحدد المعنى الدقيق للكلمات ممّا يدعو الى تحديد أوضح لمعاني الجمل مستخدمة أو مهجورة، ولا يساعد في هذا التحديد إلا معرفة تساوق الكلمة بما يسبقها أو يلحقها من الكلمات. فعندما نحدد معنى كلمة (نضج) مثلا، نلاحظ نوع الفاعل الذي يليها، كقولنا:

نضج الطعام، نضجت الفاكهة، نضجت الفتاة، نضجت الفكرة، نضجت الحامل، فتساوق (نضج) مع الطعام أو الفاكهة أو الفتاة أو الفكرة أو الحامل ماز معانيها المختلفة، كما أن

(١) Alston, Theories of Meaning, P: 32 - 34
(٢) de Saussure, Course in General Linguistics, P. 110
(٣) Ogden & Richards, Meaning of Meaning P.7.
(٤) Halliday, Language as Social Semiotic. P. 49

تلازم عبارات كثيرة في اللغة كالليل والنهار، سرج الفرس، أضرمت النار، نسج الخيال، يلج الباب.. من الأمور التي تكشف عن المعنى بيسر ووضوح، وبخاصة أننا نلحظ أن أكثر هذه المعاني يندرج تحت إطار متسق من التوزيع السياقي، سواء أكان سياقا ثقافيا أم عاطفيا أم موقفيا أم لغويا[1]. مما يوحي بأن التساوق Vollevation، والسياق Context of Situation من أبرز جوانب الدلالة[2].

وصفوة القول، إن اللغة – أية لغة – لا يمكن أن تنفصل عن ظروفها الداخلية والخارجية، فهي كيان متكامل، تتفاعل عناصر نظامها تفاعلا وظيفيا وَفْق معطيات محددة لتؤدي بالتالي إلى نتاجات مقصودة، كما لا يمكن أن يكتفى بدالّ فرد يعتمد في تبيان الدلالات المختلفة التي تتضمنها النصوص.

فالدوالُّ كلّها دالّة على تفاوت بينها، ففي الوقت الدي يكون التنغيم دالاّ يكون الترقيم مدعّما، وفي الوقت الذي يكون النظم دالاّ يكون السياق مدعّما.. وهكذا.

وعلى ذلك فإن عناصر النظام اللغوي كلّها دوالّ، وهي جسم متآلف إذا انتقص منه عنصر فإن ذلك يكون على حساب المدلول.

(١) انظر ذلك مفصلا في كتاب: علم الدلالة للدكتور احمد مختار عمر، ٦٨ فما فوق.

(٢) Lyons, Firth's Theory of Meaning, P. 11

ثَبَت المراجع

أ – المراجع العربية

١ – إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٩ .
٢ – أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان ١٩٧٨ .
٣ – أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة للدكتور نايف خرما، عالم المعرفة، الكويت ١٩٧٨ .
٤ – الألسنية للدكتور ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٢ .
٥ – الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩ .
٦ – جوانب من الاستخدام الوظيفي للغة للدكتور ابراهيم الشمسان – المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد (٣٧)، المجلد (١٠)، ١٩٩٠ .
٧ – الحيوان للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ١٩٨٨ .
٨ – الخصائص لابن جني. تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
٩ – دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٨ .
١٠ – دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة ١٩٧٢ .
١١ – الردّ على النحاة لابن مضاء، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢ .
١٢ – شرح مطالع الانوار للتحتاني.
١٣ – الصّاحبي لابن فارس، تحقيق محمد الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٣ .
١٤ – العقد الفريد لابن عبدربه، تحقيق محمد سعيد العريان، دار الفكر، بيروت ١٩٤٠ .
١٥ – علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة، الكويت ١٩٨٢ .
١٦ – علم الدلالة العربي للدكتور فايز الداية، دار الفكر، دمشق ١٩٨٥ .
١٧ – علم الدلالة عند العرب للدكتور عادل فاخوري.

١٨ – علم اللسان لأنطوان ميبه، ترجمة الدكتور محمد مندور، مرفق بكتاب النقد المنهجي عند العرب.
١٩ – علم اللغة العام للدكتور توفيق شاهين، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٨٠ .
٢٠ – علم اللغة العام للدكتور كمال بشر، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠ .
٢١ – عيون الاخبار لابن قتيبة، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢٢ – فقه اللغة للدكتور محمد المبارك، دمشق، ١٩٦٠ .
٢٣ – في نحو اللغة وتراكيبها للدكتور خليل عمايرة، عالم المعرفة، جدة ١٩٨٤ .
٢٤ – كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت ١٩٦٦ .
٢٥ – كتاب الصناعتين للعسكري، تحقيق البيجاوي ورفيقه، القاهرة ١٩٥٢ .
٢٦ – الكشاف للزمخشري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٦٦ .
٢٧ – اللغة العربية (معناها ومبناها) للدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩ .
٢٨ – اللغة والبنية الاجتماعية للدكتور بسام بركة – مجلة الفكر العربي المعاصر، ١٩٨٦/٤ .
٢٩ – اللغة والاسلوب لابن ذريل، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٨٠ .
٣٠ – اللغة والمجتمع (رأي ومنهج) للدكتور محمود السعران، دار المعارف، الاسكندرية ١٩٦٠ .
٣١ – اللغة والمعنى والسياق لجون ليونز، ترجمة الدكتور عباس صادق الوهاب، بغداد ١٩٨٧ .
٣٢ – المدخل الى علم اللغة للدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠ .
٣٣ – المزهر للسيوطي، دار احياء الكتب العربية، القاهرة.
٣٤ – معاني القرآن للفرّاء، تحقيق محمد علي النجار ورفيقه، دار الكتب، بيروت ١٩٨٣ .
٣٥ – معيار العلم للغزالي، دار الاندلس، بيروت ١٩٦٤ .
٣٦ – مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
٣٧ – المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٣٨ – مقدمة في علم تعليم اللغة العربية للدكتور نهاد الموسى، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض ١٩٨٤ .
٣٩ – ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية للدكتور فارس عيسى (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة عين شمس ١٩٨٩ .
٤٠ – من أثر اللسانيات في الدرس اللغوي ومناهجه للدكتور أحمد قدور – المجلة العربية للعلوم

الانسانية، العدد (٢٧)، المجلد (٧)، ١٩٨٧ .
٤١ – مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٧٤ .
٤٢ – الموجز في شرح دلائل الاعجاز للدكتور جعفر دك الباب، دمشق ١٩٨٠ .
٤٣ – نظرية النحو العربي للدكتور نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٠.
٤٤ – النكت في إعجاز القرآن للرماني، تحقيق خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة.
٤٥ – الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه للدكتور نهاد الموسى – مجلة حضارة الاسلام ١/ ١٩٧٤ .

ب – المراجع الأجنبية

- Alston, Theories of Meaning, In Theory of Meaning, U.S.A, 1980.
- Amaireh, Various Elements Ascertaining Meaning in Arabic Grammar, Journal of Simitic Studies, Vol 26, No 1, 1981 .
- Bloomfield, Language, Twelfth Impressions, London, George Allen, 1976.
- de Saussure, Course in General Linguistics, London, 1960.
- Halliday, Language as Social Semiotic, Edward Arnold, London, 1979.
- Lyons, Firth's Theory of Meaning, Longmans 1966.
- Ogden & Richards, The Meaning of Meaning, 1972.
- Sampson, Schools of Languistics.
- Sapir, Language, New York, 1966.
- Ulman, Meaning & Style, Oxford, 1973.